تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة 2003-2010

The analysis of mutual credit between Iraqi economy and global one 2003-2010

م.م. سعد عبد الكريم حماد فرحان

SAAD ABDULKAREEM HAMMAD

جامعة الانبار / كلية طب الأسنان / شعبة ضمان الجودة والاعتماد

المستخلص :

إن تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل لاقتصاد العراق مع الخارج من خلال دراسة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي له أهمية كبيرة ، لبيان مدى تبعية وارتباط هذا الاقتصاد بأقتصادات دول أخرى ، من حيث انخفاض أو زيادة أو توازن الاعتماد على الخارج ، فبعد تحليل هذه المؤشرات التي أظهرت ارتفاع نسبها تتبين ان الاقتصاد العراقي يعاني من عمق هذه التبعية ، ومدى حاجته الكبيرة الى الخارج لتلبية احتياجاته ، وان هذا الاقتصاد بعيد كل البعد عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة دون الحاجة الى الغير ، وذلك جاء نتيجة ما مر به العراق من ظروف استثنائية متمثلة بحرب الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي والاحتلال عام 2003 ، لتتراكم أثارها خلال هذه الفترة ، متمثلة بضعف عمليات الإنتاج لكافة القطاعات الاقتصادية باستثناء إنتاج النفط الخام الذي أصبح يساهم بنسبة (99.2 %) من أجمالي الصادرات ، ودمار شامل للبنى التحتية ، وغياب واضح للتخطيط الاستراتيجي للسياسات المالية والنقدية والتجارية ، والتأثر بمتغيرات الاقتصاد الدولي الوافدة . لتنعكس على ارتفاع هذه المؤشرات لتكون العلاقة لصالح الدول الأخرى من خلال استنزاف موارد هذا الاقتصاد وضعف المستويات المعيشية ، ليكون أكثر ما يحتاجه في هذه المرحلة والمراحل القادمة هو تقليل الاعتماد على الخارج لتجنب المشاكل والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن عدم توازن هذه العلاقة من خلال رسم سياسات اقتصادية واضحة تهدف إلى بناء وأعمار هذا الاقتصاد بكل مفاصله.

Abstract

The study of Iraqi economy has an important role to draw its relationship to other economics .According to the deeper citation , increasing and modernity of balances . Iraqi economy struggle to know its position among global economics . Iraq aspires to achieve complete social , economic and political development independently , many great events have a deep effect in decreasing economic activities in Iraq such as production industrial sector and agricgltwe except oil –production which contributes 99.2% from total exports . The total destruction of in infrastructure ,planning strategic policies and monetary weakness etc .make a profound effect in all economic fields in future ,Iraqi economy liberal from other global economies to make camper pensive needs to be more development .

المقدمة :

ان التعرف على طبيعة العلاقة مع الخارج تعطي تصور واضح على مدى عمق الارتباط او ما يسمى بالتبعية الاقتصادية لبلد ما بأقتصادات بلدان أخرى الناتج عن العلاقات الاقتصادية ، حيث كثير من بلدان العالم تختلف وتتفاوت فيما تمتلكه من موارد أولية وإنتاج صناعي وزراعي وخدمات ، لذا اوجب على كل دولة ان

تدخل في علاقات تجارية مع البلدان الأخرى ، لانه لا يمكن لاي دولة ان تكتفي ذاتياً وكلياً دون الحاجة الى الغير ، وان مدى الحاجة لاعتماد الاقتصاد العراقي الى الخارج احتاج الى تحليل مؤشرات الانكشاف الاقتصادي للتصدير والاستيراد والتوزيع والتركيز والمديونية ، التي تشمل الجوانب الكلية للاقتصاد الوطني ، من خلال استخراج المؤشرات ، التي تعكس طبيعة علاقة هذا الاقتصاد مع الخارج، فكلما كانت هذه النسب قريبة من الصفر دل على توازن العلاقة وكلما ارتفعت هذه النسب ارتفعت معه مدى الحاجة الى الخارج ، إذ أظهرت ارتفاع نسبة هذه المؤشرات بشكل كبير على الخارج للمدة (2003-2010) نتيجة للظروف التي مر بها هذا الاقتصاد من حروب وأزمات لثلاثة عقود ماضية لتورث تركة كبيرة من المشاكل والسلبيات في العقد الرابع والتي لا يمكن التخلص منها خلال فترة قصيرة متمثلة بضعف شامل لجميع مفاصل هذا الاقتصاد ، وعدم ملائمة للسياسات المالية والنقدية والتجارية ، واقتصار نشاط هذا الاقتصاد على أنتاج النفط ، لينعكس هذا الارتفاع في انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أهمية البحث :

أهمية هذا البحث تتضح من خلال تناول طبيعة وعمق العلاقات بين الاقتصاد العراقي والأقتصادات الأخرى من حيث التوازن ام من عدمه ، وتحديد مدى المخاطر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن عدم التوازن .

فرضية البحث :

زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على أقتصادات البلدان الأخرى لسد حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات ناتج عن ضعف تنوع الإنتاج مما ادى الى اثار اقتصادية واجتماعية انعكس سلباً على تحقيق تنمية مستقلة .

هدف البحث :

1- دراسة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي للتعرف على طبيعة عمق العلاقة للاقتصاد العراقي مع الاقتصاد الدولي .

2- تحديد الأسباب التي أدت إلى زيادة الارتباط بالخارج .

3- تحديد الآثار الاقتصادية الناتجة عن زيادة الارتباط والاعتماد على الخارج .

4- الخروج باستنتاجات والعمل على وضع توصيات تعمل على تصحيح الاختلال .

مشكلة البحث :

تكمن المشكلة في ضعف السياسات الاقتصادية في توجيه وتصحيح مسار التنمية بما يعمل على خفض الاعتماد على المنتج الواحد من خلال زيادة أنتاج السلع والخدمات الأخرى في القطاعات الاخرى المنتجة محلياً التي أدت الى زيادة الارتباط بالخارج .

أسلوب البحث :

اعتمد الباحث على أسلوب المنهج التحليلي الوصفي من خلال عرض وحساب المؤشرات وتحليلها .

مدة البحث :

يغطي البحث المدة (2003-2010) .

هيكل البحث : قسم البحث إلى أربعة محاور تسبقه المقدمة إضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول : قياس تداخل الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد الدولي .

المحور الثاني : الاقتصاد العراقي ومظاهر العلاقة مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

المحور الثالث : أسباب زيادة درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج .

المحور الرابع : الآثار الاقتصادية الناجمة عن شدة ارتباط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي في ظل عدم توازن العلاقة .

المحور الأول

قياس تداخل الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد الدولي

أن النظام الاقتصادي الذي وصل إليه العالم اليوم ، يتصف بالتداخل والتشابك في المصالح والعلاقات التجارية ، وان هذه العلاقات تؤثر على البلدان بشكل متفاوت ، ويمكن إن تكون متوازنة ، فالاقتصاد العراقي ليس بمنأى عن هذه التأثيرات والتي يمكن الوقوف عليها ن خلال نسب مؤشرات الاعتماد الاقتصادي مع الخارج وللتي تعكس مدى تبعية هذا الاقتصاد للخارج من خلال المؤشرات الفرعية الآتية .

1- مؤشر ودرجة الانكشاف التجاري .

أن مؤشر الانكشاف التجاري من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي ، الذي يمثل قياس نسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي ، وان ارتفاع هذه النسب يعني زيادة درجة الاعتماد على الخارج ، وبالتالي التأثير في مسيرة البلد النامي ، واختفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد (**قبسة ، 2012**) . إذ لا بد لنا من تحليل مكونات هذا المؤشر لغرض الوصول الى الحقائق التي توضح مدى حاجة هذا الاقتصاد للخارج ، ومن الجدول (1) الذي يوضح نسبة التجارة الخارجية (صادرات + استرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة من (2003-2010) ، فالنسبة (130 %) لعام (2003) هي أعلى نسبة انكشاف تجاري على الخارج خلال مدة الدراسة ، ثم أخذت بالانخفاض وبمستويات متقاربة لتكون في عام (2010) بنسبة انكشاف تجاري (65 %) وبذلك فان ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري للعراق يدل على مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج .

جدول (1) مؤشر الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010) نسبة مئوية

النسبة	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجالي %	المؤشر %
2003	65	65	130
2004	57	48	105
2005	41	47	88
2006	32	46	78
2007	22	44	66
2008	27	48	75
2009	32	33	65
2010	30	35	65

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامـــــــة للاحصـــــــاء والابحـــــاث ، النشـــرات السنويـــة للمـــدة (2003-2010) .

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، النشرات السنوية للمدة (2003-2010) .

2- مؤشر الاعتماد على الاستيرادات .

ان مؤشر الاعتماد على الاستيرادات هو احد المؤشرات المألوفة والمبسطة الذي يرتبط بالتداخل الحيوي مع الاقتصاد الدولي ،فالعلاقات الوطنية والدولية لا يمكن فصلها عن بعضها دونما تترك اثراً حيوياً على محتوى كل منها (**أمين ، 2010 : 24**) . ومن ملاحظة الجدول (1) أي نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية للمدة (2003-2010)، واذا ما أخذنا نسبة مؤشر الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي لعام (2003) فهي نسبة كبيرة اي ان يقتطع (65 %) من الناتج المحلي الإجمالي لغرض الاستيراد ، ولو أخذنا متوسط هذا المؤشر للمدة من (2003-2010) فهي بمعدل (38 %) وان هذا الاعتماد على الاستيرادات جاء نتيجة تدهور وضعف الانتاج المصحوب بزيادة في الطلب الكلي ، الذي ادى الى التوجه للخارج لتمويل ما يحتاجه من السلع والخدمات ، وان هذه النسبة كلما انخفضت كلما دل على قدر معقول ومتوازن من حيث الاعتماد على الخارج وكلما ارتفعت دل على العكس ولا يمكن خفض هذا المؤشر الا بزيادة انتاج القطاعات الاقتصادية .

3- مؤشر أهمية الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي .

هو مؤشر يدل على درجة الانكشاف الاقتصادي مع الخارج من خلال قسمة أجمالي الصادرات الى أجمالي الناتج المحلي ، ويوضح انه في حالى خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير دل ذلك على اعتماد لهذه الدولة على الخارج وعلى اندماجها . لكن يجب الاخذ بعين الاعتبار نمط حصيلة الصادرات ثم ما هي نوعية الصادرات ، لان تصدير السلع الصناعية أمر لا يدعوا الى القلق كما في تصدير السلع الأولية (**المرزوقي ، 2005 : 53**) . وإذا ما أخذنا متوسط النسبة المئوية لمساهمة أجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2010) فهي (45 %) من جدول (1) ، فهي نسبة كبيرة خصوصاً وان الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير النفط الخام ، وهذا الأمر يحتاج الى وقفة اقتصادية لتلافي المخاطر الناجمة عن هذا الاعتماد .

4- مؤشر التوزيع السلعي لصادرات واستيرادات العراق .

ان الاعتماد على تصدير سلعة واحدة يؤثر سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية وبالتالي محاولة تنويع هيكل الصادرات أمر حيوي يحقق استقلالية التنمية الاقتصادية ، وكذلك الحال في شدة الاعتماد على استيراد سلعة واحدة او مجموعة من السلع يؤثر سلباً على مدى استقلال التنمية الاقتصادية (**قبسة ، 2012**) . ويعكس هذا المؤشر مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغه الاقتصاد من خلال معرفة مركز ثقل السلع التي ينتجها ويستوردها **(جواد ، 14:1988)** ومن الجدول (2) الذي يـــــوضـــــح مدى وتنـــــوع صـــــادرات واستيرادات العـــــراق للمـــــدة (2003-2010) ، إذ يتضح لنا الخلل الكبير في عدم تنوع صادرات العراق ،لاستحواذ قطاع الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها ،إذ يتضمن هذا القطاع صادرات النفط الخام ، الذي بلغ نسبة متوسط مساهمته للمدة (2003-2010) ما نسبتـــه (97.4 %) من مجمل الصادرات ، وبهذه النسبة وما وصلت اليه مساهمة هذا القطاع من مجموع الصادرات للعام (2010) التي بلغت (99.2 %) يمكن القول ان

الاقتصاد العراقي يكاد ينعدم فيه الانتاج المعد للتصدير واعتماد صادراته على قطاع النفط الذي أصبح هو المتحكم في هذا الاقتصاد . اما التنوع السلعي للاستيرادات الذي له اهمية كبيرة في التعرف على نمط الاستيرادات وحجمها (**عباس ، 1992 : 7**) اذ يمكن ان نستنتج من نفس الجدول تنوع استيرادات العراق لجميع انواع السلع وبشكل مرتفع وهذا يدل على ضعف الإنتاج من السلع الزراعة والصناعة وخدمات أخرى ، وهذا ادى الى زيادة الطلب المحلي على الاستيرادات مقابل عدم تنوع الصادرات واعتمادها على قطاع النفط ليكون الاقتصاد العراقي تابعاً لأقتصادات الدول المستهلكة للنفط .

جدول (2) التوزيع السلعي لتجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2010) نسبة مئوية

رقم الشعبة	اسم الشعبة	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010.	
		ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
0	المواد الغذائية والحيوانات الحية	5	5.03	0.2	3.43	0.26	3.4	0.28	3.4	0.3	5.4	0.2	5.4	0.3	5.4	0.3	5.4
1	المشروبات والتبغ	0	0.60	0	1.31	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3
2	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	8	0.24	0.3	1.76	0.18	1.8	0.15	1.8	0.2	1.8	0.2	1.8	0.22	1.8	0.22	1.8
3	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	83.9	0.10	99.4	9.86	99.5	9.9	99.24	9.9	99.2	9.8	99.3	9.8	99.2	9.8	99.2	9.8
4	زيوت وشحوم حيوانات ونباتات	0.5	0.80	0	6.39	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4
5	المواد الكيمياوية	1	`1.03	0	6.72	0	6.7	0.006	6.7	0	6.7	0	6.7	0.01	6.7	0.01	6.7
6	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	0.9	16.10	0.1	8.36	0.06	8.4	0.052	8.4	0.1	11.4	0.1	11.4	0.05	11.4	0.05	11.4
7	مكائن ومعدات نقل	0.1	73.10	0	43.5	0	43.5	0.235	43.5	0.2	38.5	0.2	38.5	0.2	38.5	0.2	38.5
8	مصنوعات متنوعة	0.6	2.90	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8
9	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	0	0.10	0	2.9	0	2.9	0.03	2.9	0	2.9	0	2.9	0.02	2.9	0.02	2.9
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للسنوات (2003 – 2010) .

5- مؤشر التركيز الجغرافي لتجارة العراق الخارجية .

ان التعامل التجاري مع دولة واحدة يزيد من تبعية الدول النامية الى الدول المتقدمة ، وهذا ينطبق ايضاً على التعامل مع مجموعة محدودة من الدول دون غيرها ، مثل التعامل مع الدول المتقدمة بشكل يفوق التعامل مع الدول النامية (**قبسة ، 2012**) . ان مؤشر التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية يعكس طبيعة العلاقات الخارجية مع دول العالم (**الدليمي، 2011 : 70**) . اذ من الضروري معرفة التوزيع الجغرافي للصادرات لمعرفة الاسواق المهمة لتجارة العراق ، ومدى تركزها في هذه الاسواق والعمل على تنويعها لتقليل المخاطر التي تنجم عن هذا التركز ، وكذلك معرفة الاسواق التي لم تصل اليها صادرات العراق ، وتحديد اسباب ذلك . وان دراسة هيكل الاستيرادات جغرافياً ، تعد ضرورة اقتصادية للتعرف على مساهمة هذه الدول بتوفير السلع المطلوبة التي يعجز الاقتصاد الوطني عن إنتاجها وتحديد نمط هذه العلاقة وحجم هذه الاستيرادات من الدول الاخرى . ومن الجدول (3) نلاحظ التوزيع الجغرافي لصادرات واستيرادات العراق للمدة (2003 – 2010) نسبة مئوية الى اجمالي قيمها .

جدول (3)

التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (2003 – 2010) نسبة مئوية

السنة / المنطقة الجغرافية	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الدول العربية	8.8	19.9	8.74	11.14	3.2	30.6	3.09	37.6	3.6	46.2	3.6	46.2	2.2	36.6	2.2	23.7
دول الامريكيتين	71.2	0.2	60.75	8.74	55.6	15.1	54.8	7.9	54.8	11.2	54.8	11.2	49.6	13	30.7	11.9
دول الاتحـــاد الاوربي	13.3	36.4	17.56	42.55	26.5	11.4	22.6	14.1	23.8	6.5	23.8	6.5	26.2	8.7	21.5	13.4
دول اوربا الاخرى	1	13.2	0.74	12.31	1.7	29.6	2.0	29.8	0.8	24.2	0.8	24.2	2.9	24.7	2.5	30.2
الدول الاسيوية	2.8	25.7	12.10	18.70	9.7	10.8	16.7	10.5	15.7	11.5	15.7	11.5	12.8	13.3	42.4	19.2
بقية العالم	2.9	4.6	0.11	6.5	3.3	2.5	0.098	0.1	1.3	0.4	1.3	0.4	6.3	3.7	0.7	1.6
المجموع العام	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد :

– البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، إحصائيات لـــسنوات متفرقـــة (2003–2010)

ومن الجدول نلاحظ تركز صادرات العراق الى دول الأمريكيتين لتكون حصتها من متوسط هذه الصادرات للمدة (2003–2010) بمعدل (54%) ، ثم تليها دول الاتحاد الأوربي ثم الدولة الأسيوية لتكون بعدها الدول العربيـــة ودول أوربا الاخرى ثم بقية العالم وهي النسبة الأقل . ان تركز صادرات العراق الى الدول المتقدمـــة اقتـــصادياً يزيد من درجة الانكشاف الاقتصادي واعتماد هذا الاقتصاد في توفير الإيرادات (عملة أجنبية) على اقتـــصادات هذه البلدان ، وخاصة ان العراق يعتمد بامتياز على صادرات النفط الخام ، اما في حالة تعرض هذه الدول الـــى أزمات اقتصادية لفترة طويلة يمكن ان تؤثر على أسعار النفط من حيث الانخفاض ، وهذا يـــؤدي إلـــى انهيـــار للاقتصاد العراقي في ظل الاعتماد وتركز الصادرات الى الدول المتقدمة وعدم تنوعها . اما الاســـتيرادات فقـــد كانت النسبة الاكبر من الدول العربية ثم لتتباين نسبها لجميع دول العالم ، وهذا ما يبين حاجة الاقتصاد العراقـــي للدول الأخرى في توفير جميع احتياجاته من السلع والخدمات بسبب ضعف الإنتاج .

6: مؤشر نسبة أجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

يوضح هذا المؤشر الذي يقيس عبيء المديونية الخارجية في الدول المقترضة، وهو مؤشر ذا طابع إحصائي يعتمد على النسب المئوية ، ويشير الى قدرة هذه الأقتصادات على تحمل أعباء هذه الديون ومدى اســـتمراريتها علـــى الالتزام بذلك (**الخفـــاجي ، 2005 : 34**) . وإذا ما أخذنا أجمالي مديونية العراق التـــي بلغـــت (140000) مليون دولار منذ عام (1990) الى ما بعد احتلال العراق ولغاية (2009) (**وزارة المالية العراقية، 2009 : 5**) . الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام (2009) الذي بلغ (118579) مليون دولار بالاسعار الجارية (**وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، 2009**) . لتكون نسبة هـــذا المؤشـــر فـــي الاقتـــصاد العراقـــي (118%). ان هذا الدين المتراكم من جراء الحروب والأزمات وما تحمله العراق من فوائد خدمت الدين + اقساط الدين جعلت منه كتلة نقدية كبيرة فاقت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، ليكون عبأ يضاف على كاهل هذا الاقتصاد

من خلال سداد هذه الديون ، التي لو استغلت في بناء البنية التحتية لكان لها دور كبير في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الثاني

الاقتصاد العراقي ومظاهر العلاقة مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد

ان التجارة الخارجية المتمثلة بانتقال السلع والخدمات من دولة الى اخرى ، لا بد وان تحكمها القوانين والتشريعات التي تأطر ضمن ما يسمى بالمنظمات الدولية والاقليمية ، ومع ارتفاع مؤشرات الانكشاف الاقتصادي للعراق مع دول العالم ، لا بد من توضيح مدى اندماج هذا الاقتصاد في سياسة المنظمات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) .

أولاً :- الاقتصاد العراقي وصندوق النقد الدولي .

1- نشأة صندوق النقد الدولي والعلاقة مع الاقتصاد العراقي .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء كان لابد من انشاء نظام نقدي جديد لمواجهة المشكلات المالية والنقدية ، التي تسببت في خلق الأزمة المالية العالمية في الثلاثينيات من القرن الماضي ، والتي تضمنت التغيرات الحادة والكبيرة في اسعار صرف العملات الوطنية الى جانب اتجاه الحكومات الى اتباع نظام الرقابة على الصرف الاجنبي ، فدخل العمل في هذا النظام عام (1944) في مدينة (بريتون وودز) من (44) دولة ، واكثرها الدول الصناعية (**موسى واخرون ، 2012 : 221**) . ولقد حددت أهداف هذا الصندوق في المادة الأولى من الاتفاقية ، متمثلة بتشجيع التعاون النقدي الدولي لحل مشاكل العالم النقدية ،وتسهيل عمليات التوسع والنمو والتوازن في التجارة الدولية ، والإسهام في تحقيق مستويات عالية من الدخل الحقيقي للدول الاعضاء ، والعمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف ، ووضع نظام متعدد الإطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء ، وكذلك العمل على تقصير امد الاختلالات في موازين المدفوعات للأعضاء وجعل موارد الصندوق في متناول جميع الأعضاء تحت ضمانات كافية (**الطائي ، 1999 : 307**) وإذا ما أخذنا علاقة العراق بصندوق النقد الدولي بعد عام (2003) فأننا نجدها امتداد لفترة طويلة قبل هذا التاريخ متمثلة بمديونية كبيرة وفوائد تأخيريه ، فضلاً عن تعويضات الحروب التي كان العراق ملزماً بدفعها الى المتضررين بسبب حرب الخليج الثانية ، وتوقف صندوق النقد الدولي عن تزويد العراق بالقروض خلال فترة التسعينيات ، لغرض إصلاح البنية التحتية المدمرة بالكامل ، وقيامة بتجميد أموال العراق في المصارف والبنوك والمؤسسات المالية في الخارج ، بسبب العقوبات الدولية التي فرضت عليه من قبل الأمم المتحدة برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية . وبعد عام (2003) سرعان ما فعلت العلاقة مع هذا الصندوق ولكن ليس لأعمار العراق وإنما لإبلاغه بتسديد الديون وفوائدها المتأخرة . لتكون هذه المديونية (140) مليار دولار في مطلع عام (2009) متضمنة قيمة الدين الأصلي مضافاً إليها فوائد خدمة الدين (**وزارة المالية العراقية ، 2009)** وبعد عام (2003) بدأ صندوق النقد الدولي ينظم عدة زيارات لخبرائه الى العراق من اجل أعداد تقارير خاصة بالوضع الاقتصادي ومن اجل تقديم الاستشارات والمعالجات لهذا الاقتصاد من خلال إلزامه بتطبيق برامج الإصلاح ، وإعادة هيكلية القطاع المالي والمصرفي ، وهيكلة أدارة الموارد النفطية ، والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ومحاربة الفساد الإداري والمالي ، والمحافظة على استقرار الأسعار ، والقضاء على البطالة ، وتوسيع دور القطاع الخاص ، والعمل على

زيادة الطاقة الإنتاجية لكافة القطاعات ، وتحسين المستوى ألمعاشي من خلال توفير جميع الخدمات الأساسية . ان جميع هذه التوجيهات من قبل الصندوق اتجاه العراق وردت في وثيقة العهد الدولية الموقعة في (2007) ولغايـــة (2011) ، التي تنص على التزام العراق بتحقيق هذه الإصلاحات مقابل منحه القروض ضمن جـــدول زمنـــي محدود (**العنبكي ، 2008 : 152**) .

2- القروض الممنوحة من صندوق النقل الدولي للاقتصاد العراقي وشروط الاصلاح بعد عام (2003) .

لقد قام صندوق النقد الدولي بمنح العراق عدة قروض واتفق على منحه قروض اخرى ، فقد حصل على قـــرض قيمته (366) مليون دولار في (2005) ولمدة (15) خمسة عشر شهراً ، ومنح قرض قيمته (744) مليون دولار في (2007) ولمدة (15) خمسة عشر شهراً ، وحصل على قرض قيمته (3.6) مليار دولار لمـــدة ســـنتان فـــي (2010) ان منح هذه القروض لا يتم ألا بتحقيق جملة من مطالب صندوق النقد الدولي التي يجب ان يؤخذ بهـــا من الجانب العراقي لمنحه القرض والتي يمكن إيجازها بالفترات التالية (**الفضل ، 2010 : 145 - 143**) .

أ : اهداف البرنامج لعام (2005) .

مقابل ان يمنح هذا القرض يجب ان يحقق الاقتصاد العراقي الاهداف التالية :

- إحداث زيادة في النمو .
- تنويع قاعدة الإنتاج .
- أصلاح تشوهات آليات السوق .
- خفض الدعم الحكومي والتخلص منه .
- خفض معدلات التضخم .
- استقرار أسعار الصرف .
- خفض عجز الموازنة .
- تحرير التجارة الخارجية .
- خصخصة بعض القطاعات للنهوض بالقطاع الخاص .
- العمل على جذب الاستثمارات .
- إنشاء أجهزة إدارية شفافة .
- استكمال حزمة الأمان الاجتماعي للحد من الفقر .

ب : أهداف البرنامج للمدة (كانون الأول 2007 – آذار – 2009) .

ويمكن أجمال أهداف البرنامج بالاتي :

- إكمال الإجراءات الإصلاحية التي لم تكتمل في البرنامج السابق .
- توجيه الموارد نحو الاستثمار في القطاع الخاص .
- اعطاء القطاع الخاص الاولوية والخصوصية للاستثمار في قطاع النفط .
- خفض الانفاق الحكومي وخاصة في مجالات الاجور ومعاشات التقاعد .
- يجب ان تكون الزيادة محدودة للتوظيف في مجالات التعليم والصحة والأمن .

جـــ : اهداف البرنامج (2010 – 2012) .

أن أهداف هذا البرنامج هي :

- تحسين الإدارة المالية وتنفيذ الموازنة العامة .
- زيادة الشفافية والمسائلة في مجال صناعة النفط .
- أصلاح القطاع المصرفي .

3- مدى ملائمة أهداف برامج الإقراض للاقتصاد العراقي .

ان الشروط التي تضعها هذه المؤسسة (صندوق النقد الدولي) المعروفة باسم برامج التثبيت والتصحيح الاقتصادي ، كثير منها لا يخدم هذا الاقتصاد بل له أثار سلبية على الوضع الاجتماعي في هذه الفترة المتمثلة بخفض الدعم الحكومي في مجال الوقود والرعاية الاجتماعية والأجور والتقاعد ، فالبطاقة التموينية قلصت إلى اربع مواد مع التلكؤ في تجهيزها ، وشطب عائلة كل موظف يتجاوز راتبه الشهري (1.5) مليون دينار عراقي (**وزارة التخطيط والتعاون النمائي العراقية ، 2010**) ورفع أسعار الوقود (البنزين وزيت الغاز) الى اكثر من (400) دينار عراقي للتر الواحد الذي كان له الاثر الكبير في ارتفاع اسعار المواد الاولية والغذائية والصناعية المنتجة محلياً وعدم قدرتها على المنافسة دولياً ، كما ان خفض الأجور والاعتراض على رفعها متزامن مع محدودية دخل الفرد العراقي ، واذا ما اخذنا نسبة السكان تحت خط الفقر نجدها تبلغ (23%) في عام (2009) **(البنك المركزي العراقي ، 2009)** وكذلك الدعوة الى خفض التوظيف في الصحة والتعليم والامن ، فأننا أكثر حاجة لاستقطاب الكفاءات في هذه المجالات التي هاجرت من العراق بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها هذا البلد ، من تردي القطاع الصحي وتوجه المواطن للعلاج الى خارج البلد فضلاً عن عزوف الكثير من الشركات الكبرى عن الاستثمار في العراق بسبب المشاكل الأمنية والإدارية والمالية والنقدية . اما قطاع التعليم وما يرافقه من ارتفاع نسبة الامية وتراجع مستويات التعلم وقلة وجود مدارس في المناطق النائية وما تحتاجه من توظيف وبناء ، اما العامل الأمني المتردي اليوم فهو لا يحتاج الى المعدات فقط وانما يحتاج الى الكفاءات والخبرات العسكرية التي اقصيت بسبب الاحتلال الامريكي ، ناهيك ان نسبة البطالة في المجتمع العراقي التي وصلت الى اكثر من (15%) في عام (2009) (**وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، 2009)** فضلاً عن خصخصة بعض المشاريع العامة واثر ذلك على ارتفاع مستوى البطالة ، والدعوة الى زج القطاع الخاص والشركات الاجنبية الى القطاع النفطي من خلال خصخصته وهذا ما يضعف دور الحكومة المركزية في السيطرة على هذا القطاع الذي يعد شريان الحياة الاقتصادية ، مع دعوة صندوق النقد الدولي الى الشفافية والقضاء على الفساد الاداري والمالي لا نجد هذا تحقق بل ازدادت حدته ، وهذا يدل على ان صندوق النقد الدولي لا يسعى الا لتحقيق مصالحه المالية وان كان يضع الشروط التي نفذت بعضها ولم تأتي بثمارها وعدم متابعة وفرض الرقابة على البعض الأخر فضلاً عن دعوته الى تحرير التجارة ، ففي ظل هذه الشروط ومع ضعف قاعدة الانتاج ، فان هذا الهدف لا يحقق الا زيادة الاستيرادات . وخلاصة القول ان الاقتصاد العراقي على علاقة وثيقة بصندوق النقد الدولي ، بسبب ما يحتاجه الى موارد مالية لتغطية الانفاق على متطلبات التنمية واتباع سياسة التثبيت الاقتصادي ، والتي تتناقض في اغلبها مع دوافع هذا الاقتصاد الذي ورث قدراً هائلاً من المشاكل والعقبات التي تحتاج الى معالجة لفترة طويلة حتى يكون له القدرة على النهوض ، وليس بالحصول على قروض صغيرة وقصيرة الامد مقابل اجراءات غير مدروسة من قبل الصندوق ولا تتلائم مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعراق ، وان اكثر ما يهدف له هذا الصندوق هوتأمين الحصول على اقساط الدين وفوائده ، لتكون هذه العلاقة غير متوازنة تصب لمصلحة هذه المؤسسة وتزيد من تبعية هذا الاقتصاد .

ثانياً : الاقتصاد العراقي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) .

نشأة منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) كبديل للاتفاقية العامـــة للتعريفـــات والتجـــارة (GATT) ، وتظم المنظمة في عضويتها (153) بلد حتى يوليو (2008) وتشكل تجارتها (90%) من تجارة العالم . وان مهام هذه المنظمة هي إدارة وتطبيق اتفاقيات التجارة المتعددة الأسواق والعمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الإطراف ، وحل الخلافات التجارية التي تنشأ بين الأعضاء ، والتعاون مع المنظمات الدوليـــة الأخـــرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية . اما شروط الانضمام لهذه المنظمة فيمكن إيجازها (**عبد القادر ،2011: 227 ، 229**) .

1- يجب على الدولة الراغبة الى الانضمام الاقتناع بحرية التجارة الدولية ، وقبول رفع القيود على الـــصادرات والاستراداات مثل نظام الحصص والتعريفات الكمركية ، لان الهدف النهائي لهذه المنظمة هو التخلص من القيـــود التي تعوق التجارة نهائياً .

2- يجب على الدولة الراغبة الى الانضمام وضع أهداف اقتصادية تتماشى مع أهداف المنظمة مثـــل سياســـات التحرير والخصخصة .

3- يجب على الدولة الراغبة الى الانضمام قبول التصنيف الدولي للبلدان (دول نامية ، دول اقل نمواً ، دول في حالة انتقال للاقتصاد الحر ، دول مستوردة للغذاء) ويترتب على هذا التصنيف معاملات تفضيلية من قبل منظمة التجارة العالمية . وإذا ما أخذنا علاقة الاقتصاد العراقي بهذه المنظمة فأننا نجد انه يحمل حالياً صـــفة مراقـــب ، لحين إكمال جملة من القوانين والقرارات والتشريعات الاقتصادية بناءاً على الطلب المقدم باسم الحكومة العراقية عام (2004) (**حمادي ،2012**) اذ يرى الكثير من الاقتصاديين ان ارتباط الاقتصاد العراقي بهذه المنظمة لـــه ايجابياته بينما يعارض البعض الأخر الانضمام ، فالمؤيدون يؤكدون ما يلي (**أبو هات، 2004 :14-13**):

1- إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيتيح للدولة المتعاقدة فرص المساهمة الفاعلة في إسماع صـــوتها وان تكون طرف في النقاشات المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي العالمي .

2- الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تعمل المنظمة على تصميمها وفقاً لمتطلبات وظروف كل اقتصاد .

3- تسهيل فرص حصول الإطراف المتعاقدة على التكنولوجيا وشبكة المعلومات وتأمين حـــصتها فـــي أســـواق الخدمات .

4- تسمح (WTO) بأنشاء تكتلات تجارية واقتصادية إقليمية ، وتصديقها على مبدأ تحرير التجـــارة المتعـــددة الإطراف ، وهذا ما يدفع التكتل الى تحقيق فاعلية اكبر في انجاز خططه وبرامجه .

5- ان العمل وفق الميزة التنافسية وليس الميزة النسبية سيوفر إمكانية للدولة المنظمة معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال التوجه نحو تحسين الخدمات لديها طبقاً لمبدأ الميزة التنافسية ، خاصـــة وان كانـــت فقـــرة الخدمات تمثل دوراً مهماً في ميزان المدفوعات لديها .

6- الاستفادة من المزايا المتحققة عن تسهيلات التبادلات التجارية وخاصة فيما يتعلق بانـــسياب وتـــدفق رؤوس الأموال الى الدولة التي هي بحاجة فعلية لها ، وبالتالي تمكينها من تأمين استخدام رؤوس الأموال بآلية تحقق لهـــا أهدافها في النمو الاقتصادي.

اما الرافضون فيؤسسون معارضتهم ورفضهم على ما يأتي (المعموري ، 2009:189-128).

1- هي منظمة أوجدت لتؤمن مصالح الدول المتقدمة من خلال صياغة القوانين والأنظمـــة والإحكـــام لتوســـيع تجارتها .

2- ان (WTO) ليس لها القدرة على معالجة مشاكل التجارة الدولية في المدى المنظور ، وليس هناك ما يمنـــع التكتلات التجارية من زيادة الحواجز التجارية بدلاً من خفضها .

3- انها تنفي فكرة السيادة الوطنية وتشطب عليها نهائياً بحكم التناقض ما بين فكـــرة الـــسيادة والعمـــل المتعـــدد الإطراف كمنهج لعمل هذه المنظمة ، وبالفعل انها أغلقت المنافذ على السيادة الانفرادية المطلقة داخلها ، وعوضت عن ذلك بالتكتلات الاقليمية والدولية وإجازات السياسات التفضيلية داخل التكتل لمصلحة كل طرف من أطرفه .

4- ان منظمة التجارة العالمية تضمنت أحكام ومبادئ نظمت بموجبها مجالات تنفـــرد بهـــا الـــدول المتقدمـــة ، وأعطتها ميزات كبيرة لاستخدامها من اجل حماية ما تنفرد به .

5- ان مبدأ فتح الأسواق وتحريرها من كافة الرسوم الجمركية الذي يعتبر مرشداً أساسيا كعمل لمنظمة التجـــارة العالمية ، يظل قاصراً عن معالجة اختلال هيكل الإنتاج وهياكل التجارة الخارجية واتجاهاتها المشوهة .

6- إن أحد شروط (WTO) هو رفع الرسوم الجمركية والضرائب وان مثل هذه الإجراءات سيؤدي وخاصة في الدول النامية الى انخفاض حجم إيراداتها العامة .

7- ان معايير حرية انتقال قوة العمل لم تكن بدرجة كافية ، اذ كرست إحكامها عملياً ان يكون الانتقـــال باتجـــاه واحد من الدول المتقدمة نحو الدول النامية .

8- ان اعتبار التكنولوجيا كمحدد(Determinates) للقدرات التنافسية حسب شروط المنظمة علـــى المـــستوى العالمي ، يعني تهميش دور الدول الضعيفة باعتبارها دولاً لا تمتلك من التكنولوجيا شيء يعطيها القـــدرة علـــى تطوير قدراتها التنافسية ، فهي دول تم تطويرها أساسا بفعل ما تتمتع به من ميزات تنافسية تقليدية .

ان انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في الوقت الحالي يجب ان يؤخذ بالحسبان المرحلة الاستثنائية فـــي جوانب حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية ، وانعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة ، وتراجع دور االدولة في القطاع التجاري لضعف الانتاج الذي يقتصر على صادرات النفط ، وافتقـــار القطـــاع الخاص الى النضج وإمكانية لعب دور كبير ، والحاجة الكبيرة الى فرض ضرائب للحصول على الايردات وللحد من كتلة السيولة النقدية الكبيرة في ظل التضخم وارتفاع الاسعار، ولحماية المنتجـــات الوطنيـــة ، فـــان التمهيـــد للانضمام الى المنظمة يجب الا يتسم بالتسرع ، لاتخاذ القرارات قبل إنضاجها بشان العديد من الاجراءات المالية والتجارية ، لانه عادة ما يرافق انضمام بلد ما للمنظمة قدر مهم من التهيئة على مـــستوى الجمـــاهير والمجتمـــع المدني والإعلام وأجراء التقييم والدراسات والأبحاث من قبل المتخصصين التي تحسب الواقع بايجابياته وسلبياته **(ياسين ، 2012)** .

وبذلك فان توجيه دفة الاقتصاد العراقي صوب الاقتصاد العالمي يتطلب تثبيت اركان هذا الاقتصاد مـــن خـــلال استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة وسن الاحكام والتشريعات ليكون قادراً على المنافسة والصمود بوجـــه هـــذا الاتجاه لتحقيق أفضلية ، ومرونه في تجاوز العقبات والصعوبات ،بل انه في ظل هذه الظروف ليس من صـــالح هذا الاقتصاد الانضمام بسبب العلاقة الغير متكافئة لصالح اقتصادات بلدان المنظمة من خلال الترويج لمنتجاتهـــا في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها ، مما يزيد تبعية هذا الاقتصاد للخارج لتوفير ما يحتاجه من ســـلع وخدمات.

المحور الثالث

أسباب زيادة درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج

هناك اسباب عديدة مرتبطة ببنية الاقتصاد العراقي من مالية ونقدية وتجارية أدت إلى ارتفاع مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الى الخارج ، مما جعل هذا الاقتصاد يزيد من ارتباطه وتبعيته إلى أقتصادات الـــدول الأخـــرى ، إذ يمكن ايجاز هذه الأسباب بالاتي :

1- الاستثمارات الأجنبية .

ان الاستثمارات الأجنبية هي احد أوجه الارتباط مع أقتصادات دول العالم ، وان اكتساب هذه الاســـتثمارات لهـــا اهمية خاصة في الاقتصاد العراقي ، كونها مصدر لتمويل عملية التنمية والحصول على التكنولوجيا الحديثـــة ، والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية ، والعراق اليوم يحتاج الى الاستثمارات بجميع إشكالها أكثـــر مـــن أي وقت مضى ، نظراً للتدمير الذي أصاب المقومات الأساسية والبنية التحتية من جراء الحروب والاحتلال ، الأمر الذي يلزمه الى الانفتاح على الاستثمار الخارجي ، من اجل المساهمة بإعادة بناء العراق وتنمية اقتصاده لا سيما بعد التحولات الكبيرة في عملية أدارة الاقتصاد وصدور قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) الذي يعد خطوة هامة في تشجيع الاستثمارات الخارجية (**الراوي ، 2009 : 276**) ، وإذا أخذنا متوسط حجم هذه الاســـتثمارات للمدة (2003 – 2010) فهي بقيمة (7471) مليون دولار (**البنك المركزي العراقي، 2003 – 2010**) وبـــذلك فان طبيعة الاقتصاد العراقي تحتم عليه العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لإعادة الأعمار وتوظيفها لبنـــاء قطاعات الاقتصاد المختلفة للنهوض بعلمية التنمية ، وهذا ما يزيد من حاجة واعتماد هذا الاقتصاد الى أقتصادات دول العالم ، لتكون هذه الاستثمارات سواء كانت ايجابية قادرة على تفعيل قطاعات الانتاج وبناء البنية التحتيـــة ام غير مجدية هي احد أوجه الارتباط مع الدول الأخرى .

2- الانتاج الغذائي .

ان عجز الانتاج الغذائي وعدم قدرته على مواكبة زيادة الطلب المحلي ، كان احد أسباب التبعية الغذائية للاقتصاد العراقي الى الخارج ، واعتماده على تمويل الطلب المحلي من دول أخرى ، وبعد ما مر به العراق من حـــروب وعقوبات دولية واحتلال تفاقمت هذه المشكلة ، بسبب تدمير المقومات الأساسية للقطاع الزراعي الذي أدى الـــى تراجع معدلات الانتاج نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ، اذ كانت نسبة مساهمة هذا القطاع الى النـــاتج المحلـــي الإجمالي (20.5%) لعام (1995) لتنخفض الى (3.7%) لعام (2008) ، لتنعكس هذه النسبة المنخفـــضة علـــى انخفاض الصادرات من المنتجات الزراعية ، اذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها الى اجمالي الصادرات (0.8%) للمدة (2003-2010) ليقابلها متوسط نسبة الاستيرادات الزراعية الى الاجمالي الكلي للاستيرادات (4%) لنفس المـــدة (**البنك المركزي العراقي : 2003-2010**) . ان تدمير البنية التحتية لعمليـــات النقـــل والتوزيـــع الغـــذائي ، وانخفاض الدعم ، واهمال الريف ، وعدم قدرة المؤسسات الرسمية على تأمين الغذاء بالكميات والأوقات المطلوبة أدى إلى ارتفاع الفجوة الغذائية الناتجة عن عجز الإنتاج المحلي لسد الاحتياجات المتزايدة (**الـــراوي، 2009 : 162**) . وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية (مناخ ، ارض ، ماء) إلا أنها لم تلقى الدعم المناســـب لكـــي تستغل لزيادة الإنتاج ، مما جعل العراق يستورد أكثر مما ينتج بكثير ، ما أعطى الميزة الاقتصادية للدول الأخرى على حساب الاقتصاد العراقي بسبب عم توازن التبادل الغذائي .

3- تصدير السلع الأولية والمواد الخام (سياسة المنتج الواحد) .

أن هيمنت القطاع الرئيسي المتمثل بالنفط الخام على إنتاج الاقتصاد العراقي في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جعل منه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطيـــة (**الجبـــوري ، 2009 : 157**) اذ تمثل صادرات النفط الخام الى اجمالي الصادرات كمعدل (97.4%) للمدة (2003-2010) ، واذا مـــا اخـــذنا نسبة مساهمة هذا القطاع الى إجمالي الصادرات لعام (2010) فهي (99.8 %) لتقابلـــه نـــسبة الـــصادرات الأخرى لنفس العام (0.2%) أي تكاد ان تكون صادرات النفط الخام للعـــراق (100 %) (**البنـــك المركـــزي العراقي ، 2003-2010**) . بهذا أصبح الاقتصاد العراقي تابعاً لأقتصادات الدول المتقدمة لاســـتيرادها الـــنفط بشكل خاص ، وتابعاً بشكل عام لكل أقتصادات دول العالم المتقدمة والنامية وذلك لتصديره لسلعة واحدة واستيراده لكافة السلع والخدمات مما وثق الارتباط لهذا الاقتصاد بتلك الدول.

4- ضعف الانتاج الصناعي المحلي والاعتماد على استيراد السلع الصناعية من الخارج .

يعد الانتاج الصناعي احد دعائم عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدماً ام نامياً ، لما توفره من ســـلع وخدمات ، فهي تسهم في توظيف جزء كبير من القوى العاملة ، إذ بلغت نسبة القوى العاملة التي وظفت في هذا القطاع للولايات المتحدة الأمريكية نحو (34 %) وفي اليابان (71 %) وفي الفلبين (50 %) من اجمـــالي العاملين ، وتساهم بدور فعال في خلق القيمة المضافة ، وتساهم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوســـطة بنـــسبة (55 %) في تكوين القيمة المضافة في اليابان ونحو (39 %) في شيلي (**الناصـــح ، 2008 : 65**) . وان واقع الصناعة العراقية اتصف بمحدوديته وتراجعه ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تنـــاقص إعـــداد المنـــشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة منذ عقد التسعينيات الى فترة الاحتلال ومـــا بعـــدها ، اذ كانـــت إعـــداد المنشآت الصناعية الكبيرة (693) منشأة علم (2000) لتنخفض الى (495) منشأة عـــام (2009) امـــا المنشآت الصناعية المتوسطة انخفضت من (156) منشأة عام (2000) لتكون (51) منشأة عام (2009)، امـــا الصناعات الصغيرة فقد انخفضت من (29467)منشأة الى (10289) للمدة (1999-2009) (**وزارة التخطـــيط والتعاون الإنمائي العراقية ، 2003-2009**) . وبالرجوع للجدول (2) اذ نلاحظ ان صادرات العراق الصناعية (سلع مصنوعة ومصنفة سب المادة ، مكائن ومعدات نقل ، مصنوعات متنوعة) لم تتجـــاوز نـــسبة (1%)للمـــدة (2003-2010) من اجمالي الصادرات، أما استيراداته من هذه المواد لنفس المدة كانـــت بنـــسبة (68%) مـــن اجمالي الاستيرادات ، فان زيادة الاستيرادات من المنتجات الصناعية مع الانخفاض الكبير للـــصادرات او حتـــى الإنتاج المعد للاستهلاك المحلي لهذه المواد هو ما عكس هذه الزيادة نتيجة لأسباب عديـــدة ، متمثلـــة بتـــدخلات الاحتلال الامريكي حيث عمل ومنذ ان وطأت اقدامه ارض العراق على تدمير البنية التحتية من تدمير مراكـــز الابحاث والتطوير ونهب وسرقة المنشآت وتعطيلها واستهداف الكفاءات والخبرات والباحثين في هذا المجال ، كما ان هذا الاقتصاد يفتقد لخطط إستراتيجية طويلة الأمد مبنية على اساس تفعيل هذا القطاع من خلال دعمه وحمايته من المنافسة الخارجية ، والتوجه الى سياسة الخصخصة غير المدروسة للتخلص من الدعم المقدم لها لتزيد مـــن تلكؤ الإنتاج وتوقف العديد من المشاريع الصناعية في انتظار خصخصتها (**دار بابل للدراسات والاعلام ، 2012**) ان كل هذه العوامل ساهمت في ضعف حجم الإنتاج الصناعي سواء للاستهلاك المحلي ام للتصدير مما زاد مـــن اعتماد هذا الاقتصاد على الاستيراد الصناعي من دول تمتلك هذه الصناعات لعدم ألقدره على النهوض بهذا القطاع .

5- ضعف المدخرات المحلية .

تتصف المدخرات المحلية في عموم البلدان النامية بالانخفاض والتواضع باستثناء الدول النفطية ، قياساً بحجم احتياجات التنمية المطلوبة ، ونظراً لتبني الدول النامية برامج تنموية كبيرة ، فقد كان من الطبيعي ان تحدث فجوة موارد محلية ، جعلت تلك الدول تلجأ الى الاقتراض الخارجي لتمويلها ، وان هذه القروض تسهم في حل مشكلة نقص او شحة الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية (**المرزوقي ، 2005 : 24**) فالاقتصاد العراقي لا يختلف عن أقتصادات الدول النامية على الرغم من انه بلد نفطي لان وضعه الاقتصادي أسوء من هذه الدول ، نظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها متمثلة بثلاث حروب وعقوبات اقتصادية لأكثر من (14) سنة . وبعد احتلال العراق عام (2003) والدمار الشامل لجميع مفاصل هذا الاقتصاد وما رافقه من تواضع لنمو دخل الفرد مع زيادة عدد السكان وما يرافقه من ارتفاع في استهلاك السلع والخدمات ، وضعف كفاءة الأجهزة المصرفية على تعبئة المدخرات المحلية واستغلالها في دعم عملية التنمية ، وتدهور القيمة الحقيقية للدينار العراقي امام الدولار ، والارتفاع المستمر للتضخم جعل من غير المجدي ان يدخر بسبب ارتفاع الاسعار ثم انخفاض قيمة المدخرات ، وان سعي هذا الاقتصاد لاعادة البناء والاعمار جعلت منه اكثر حاجة للموارد المالية ، وان ضعف هذه المدخرات كان احد الاسباب الى الاستدانة من صندوق النقد الدولي ، لتكون ضعف المدخرات المحلية بكافة اشكالها نتاج لزيادة الارتباط المالي إلى الخارج ، وهذا ما عمق حالة الانكشاف وزاد من درجته .

6- سوء أدارة الدين الخارجي .

ان الدين الخارجي وحده لا يمكن اعتباره احد اسباب ارتفاع مؤشر الانكشاف المالي الى الخارج ، وأساس للاختلالات المالية والاقتصادية ، وليس بالضرورة هو ظاهرة سلبية بقدر تعلق الأمر بسوء توظيف وتوجيه هذه القروض ، اذ اقترنت عملية الاقراض في البلدان النامية بزيادة كبيرة في الاستهلاك والفساد وتوجهات غير تنموية (**زكي ، 1987 : 124**) . وان الاقتصاد العراقي ليس بعيداً عما يحدث في الدول النامية من سوء أدارة للقروض التي يحصل عليها منذ بداية الثمانينيات التي وجهت لتمويل شراء الأسلحة والمعدات للحروب ، فضلاً عن الفساد المالي الذي يعيشه هذا الاقتصاد اليوم الذي ازدادت حدته بعد احتلال العراق اذ اصبح يسير بشكل منهجي في المؤسسات الحكومية ، وبات الفساد هو القاعدة اما النزاهة هي الاستثناء (**الهيتي، 115:2008**) . لقد بلغت مديونية العراق عام (1991) مبلغ (42) مليار دولار (**الراوي، 2009 : 330**) لتكون بعد الاحتلال (140) مليار دولار (**وزارة المالية العراقية، 2009 : 5**) . وهذا بسبب عدم وجود استراتيجية لتوظيف هذه القروض والإيفاء بها خلال جدول زمني محدد ، مما زاد مقادير هذا الدين بسبب تعثر التسديد (اقساط + فوائد) واصبح هذا الاقتصاد بعد عام 2003 يسدد مستحقات ديونه المتراكمة وفي نفس الوقت هو يستدين من الخارج ، وبذلك فان الحصول على هذه القروض وخاصة بعد عام (2003) في ظل غياب سياسات اقتصادية واضحة منذ عقود ، ادى في كلتا الحالتين إلى زيادة التبعية المالية الخارج وما ينعكس ذلك على وضع قطاعات هذا الاقتصاد بالسلبية وإرباك للأوضاع المالية وزاد من درجة الانكشاف الاقتصادي .

7- عجز سياسات التنمية .

لما كانت التنمية الاقتصادية في إطارها العام تعني نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف الى حالة التقدم ، فهي تتصل بمختلف الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة ، تتمثل عوائق التنمية في خلل وقصور تلك الظروف والمتغيرات ، وعليه فان عوائق التنمية الاقتصادية يمكن النظر اليها على انها عوائق

اقتصادية ناتجة عن الظروف الداخلية للبلدان النامية ، واخرى ترتبط بالمحيط الاجتماعي والثقافي السائد في هـذه البلدان ، وعوائق تفرضها الأوضاع والعلاقات الدولية الراهنـة (**الفهـداوي ، 2000 : 130**) . فالاقتـصاد العراقي يعاني اليوم من تحديات كبيرة خارجية وداخلية ساهمت في عجز وتلكؤ سياسة التنمية ، متمثلة بالتـدخل الخارجي الذي اصاب البنى التحتية بالشلل من جراء احتلال العراق ، اما الداخلية فتمثلت بضعف كبير في رسـم سياسة واضحة تهدف الى زيادة الانتاج وتقليل الاعتماد على قطاع النفط الذي نـسبة (99.2 %) مـن اجمـالي الصادرات ، ونسبة هذا القطاع الى الناتج المحلي الاجمـالي لعـام (2008) بلغـت (55 %) **(وزارة التخطـيط والتعاون الانمائي العراقية ، 2008)** . كما ان الفساد الإداري والمالي المستشري كان ولايزال يمس كل مفاصل هذا الاقتصاد من هدر للاموال وسوء ادارة **(الدليمي ،2011:142)**. ومن هذه النسب والأسباب يتـضح لنـا عجز التنمية الاقتصادية المتبعة في تطوير هذا الاقتصاد ليكون الاعتماد على الخارج كبيراً لتوفير ما يحتاجه من سلع وخدمات ، وهو مازاد من درجة الانكشاف الاقتصادي .

8- طبيعة النظام النقدي .

ان ارتفاع المستوى العام للاسعار المحلية يجعلها تصبح اعلى نسبياً من الاسعار العالمية ، الأمر الذي يؤدي الـى تدهور معدلات التبادل التجاري من خلال زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات **(الـدليمي ، 2012 : 75)** . فارتفاع أسعار السلع المصدرة يقلل من درجة منافستها للسلع الاجنبية في اسواق العالم ، ممـا يولـد انعكاسـات ضارة على ميزان المدفوعات **(السيد علي ، 1986 : 434)** إذ بلغت معدلات التضخم في الاقتصاد العراقـي ارتفاعاً كبيراً بلغ سنوياً (53%) لعام (1990) ليكون (33.6%) لعام (2003) ثم الارتفاع فـي عـام (2010) بنسبة (2.3%)**(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، 1990-2010)** . ان فقدان القوة الشرائية للعملـة العراقية يعود الى الأوضاع التي يمر بها البلد ، وخاصة تزايد المعروض النقدي ، اذ ان المستوى العام للاسـعار يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقد فكلما زاد عرض النقد كلما ارتفعت الاسعار وانخفضت القوة الشرائية ، وان ارتفاع الاسعار اثر على اهم المتغيرات الاقتصادية وهو سعر الصرف الذي يمثل المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات ، والذي يعد أداة ربط بين الاقتـصاد المحلي والعالمي **(الدليمي ، 2012 ، 77-76)** . اذ كان سعر الصرف للدينار العراقي في عام (1990) بمقدار (4) دينار عراقي مقابل دولار واحد ، ليكون في عام (2010) بنحو (1170) دينار عراقي مقابل دولا واحـد ، ليكون مقدار ما فقده الدينار العراقي من قدرة شرائية للمدة (1990-2010) هـو (1166) **(البنـك المركـزي العراقي ، 2003-2010)** . وبهذا التدهور لقيمة العملة العراقية ضعفت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقابل انتاج الاسواق العالمية ، مما ادى الى ان تصبح الاستيرادات ارخص بكثير من السلع المحلية ، ليكـون النظـام النقدي احد اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع مؤشرات الانكشاف التجاري على الخارج بسبب انخفـاض اسـعار المنتجات المستوردة مقارنة مع ما ينتج في الداخل .

9- الصراعات والنزاعات .

ان ما مر به العراق خلال العقود الثلاثة الماضية وحتى مع بداية العقد الرابع من صـراعات اقليميـة ودوليـة ، متمثلة بحرب الخليج الاولى والثانية واحتلال العراق وفترة ما بعد الاحتلال ، جعلت منه اكثر حاجة الى الـدول المتقدمة لما يحتاجه من رؤوس اموال لتمويل الحروب ، ومن اسلحة ومعدات امنية وحتى قواعد عسكرية وتواجد جيوش اجنبية ، وخاصة في ظل الظروف الراهنة وما يسودها من تدهور امني كبير اذ لا يكـاد يمـر يـوم الا

يتعرض فيه العراق الى عمليات ارهابية (قتل ، سرقة ، تفجيرات ، خطف ، تهجير) ، فكان لا بد مـــن زيـــادة الانفاق على مؤسسات الداخلية والدفاع لغرض شراء الأسلحة والمعدات الحديثة لتحسين مستوى الامن والاستقرار الذي بلغ نسبته (15.5%) لعام (2010) من اجمالي الانفاق على الوزارات الاخرى (البنك المركزي العراقي ، 2010) ونسبة هذا الانفاق الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (6.5%) لنفس العام (**وزارة التخطـيط والتعـاون الانمائي العراقية ، 2010**) ، كما ان شراء هذا السلاح والمعدات من قبل الدول النامية وبضمنها العراق ، تـتم مقابل شروط تخضع لها هذه الدولة وتقوم بتنفيذها ، كمراعاة مصلحة الدول العظمى الموردة للسلاح وبما يحفـظ سياستها الدولية ثم لا بد من قيام علاقة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة للسلاح او القرض او المنحة مـــن خلال نظام معين ، كاستيراد القطع الاحتياطية والذخيرة والخبراء الفنيـــين ، ان الاعتمـــاد الكلـــي فـــي التـــسلح والحصول على القروض من الدول الرأسمالية لاشك يؤدي الى التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي يـــتم تمويلها عن طريق العملات الاجنبية من داخل البلد (**بدرانة ، 1999 : 78-77**) ، ان السعي الى توفير الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي للعراق بسبب الظروف التي يعيشها ، دفع بهذا الاقتصاد الى اســـتيراد الاســـلحة والمعدات العسكرية والحصول على الاموال من الخارج كالقروض او المساعدات او المنح ساهم هذا فـــي رفـــع درجة الاعتماد على البلدان الاخرى .

المحور الرابع

الآثار الاقتصادية الناجمة عن شدة ارتباط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي في ظل عدم توازن العلاقة

ان عدم تكافؤ العلاقة للاقتصاد العراقي مع دول العالم نتيجة اعتماده على تصدير المنتـــوج الواحـــد (الـــنفط) ، واستيراده لكافة السلع والخدمات المنتجة وحتى السلع التي لها بديل منتج محلياً ، جعل هذه العلاقة غير متوازنة ، أدت الى ان يكون هذا الاقتصاد تابعاً يعتمد على أقتصادات بلدان العالم في تصريف النفط الخام الذي يعد مصدر ناضب ليعاد ما يحصل عليه من عملات أجنبية الى الخارج للحصول على سلع وخدمات ، مما شكل هذا الوضـــع عقبات كثيرة تعترض عملية التنمية الاقتصادية ، والذي ولد العديد من الاثار الاقتصادية السلبية متمثلة بما يلي :

1- المديونية الخارجية .

ان أزمة المديونية الخارجية تعود في الأصل الى تبعية دول العالم الثالث والاسلامي ومنها الدول العربيـــة الـــى الدول الرأسمالية الاستعمارية القائمة على علاقات التبعية والتبادل الغير متكافئ والاستغلال التام فـــي الارتفـــاع المتزايد في الفوائد مما زاد أقيام المديونية ، الى ان وصل الامر بعدم قدرة بعض البلدان بتسديد اقساطها ، فلجأت الى جدولة ديونها بفوائد جديدة ومرتفعة ، فتجد نفسها عاجلاً ام اجلاً في موقف عصيب وفي ازمة خانقة بعـــد ان تصل المديونية الخارجية الى مستوى حرج (**بدرانـــة ، 1999 : 88**) ، وان التبعية المالية لمعظم الأقتـــصادات النامية للاقتصادات المتقدمة ولبعض المؤسسات المالية والدولية – صندوق النقد الدولي –تتمثل باعتماد العديد من الدول النامية في تنفيذ برامجها التنموية على القروض الاجنبية نتيجة لضعف المدخرات المحلية ، او وقوعها في فخ المديونية لتصبح هذه الدول عاجزة ليس عن تسديد اصل الدين وانما عاجزة عن تسديد الفوائد المترتبة عن تلك الديون مما جعل منها مشكلة من المشاكل الدولية (**الوادي ، 2009 : 300**) . وان اعباء المديونية التي تحملها الاقتصاد العراقي بسبب الظروف التي مر بها تقدر (140) مليار دولار التي كانت في الاصل (42) مليار دولار

عام (1991) (**وزارة المالية العراقية ،5:2009**) . ان مقادير هذه الديون يوضح مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج ، وان هذه الديون مع فوائدها لها اثار خطيرة ونتائج سلبية متمثلة باستنزاف المدخرات المحلية لغـرض التسديد ، والتدخل في اتجاه عمل السياسات الاقتصادية المخططة بما يتلائم مع مصالح الدول المقرضة وبالتـالي أضاف عملية النمو والتنمية الاقتصادية لهذا البلد .

2- التأثر بمتغيرات الاقتصاد الدولي .

ان عدم تنوع الاقتصاد العراقي في الانتاج والاعتماد الكبير على انتاج النفط ، ادى الى اخـتلال هيكـل قطـاع التصدير مقابل التنوع الهائل في قطاع الاستيراد من مختلف دول العالم ، وهو عكس ما تتمتع به أقتصادات الدول المتقدمة التي يتميز هيكل صادراتها بالتنوع من انتاج السلع الزراعية والصناعية ، وان عـدم قـدرة الاقتـصاد العراقي على توفير هذه السلع ادى الى استيراد اغلب السلع والخـدمات ، اذ ان زيـادة الاسـتيرادات واعتمـاد الصادرات على قطاع النفط الذي تستهلكه الدول الصناعية بكميات كبيره ادى الى ظهور أنماط استهلاكية أخذت أسلوب المحاكاة مما نتج عنه تقوية الارتباط بالدول الصناعية . ان تركز صادرات العراق في الدول المتقدمة ادى الى تأثر الاقتصاد لعراقي بالتقلبات التي تطرأ على اقتصادات تلك البلدان ، ويتضح ذلك من خلال تأثر الاقتصاد العراقي في عام (2009) بتداعيات الازمة المالية العالمية في2 اب 2008 التي أدت الى انخفاض أسعار الـنفط الخام عالمياً مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات العراقي بمقدار (5000.8) مليون دولار (**الـدليمي ،2012 : 86-87**) ليكون بذلك الاقتصاد مستورداً لكافة الأزمات المالية التي تصيب اقتصادات تلـك البلـدان فـي ظـل الاعتماد على النفط في توفير الموارد المالية وعجز سياسة تنويع الانتاج .

3- اختلال ميزان المدفوعات .

يمثل ميزان المدفوعات سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة واخرى (**هدسون ، 1987 :185**) . وتظهر أهميته في كونه يعكس هيكل وبنية الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي يتم من خلاله تبادل المـصالح الخارجية مع دول العالم (**صندوق النقد الدولي ، 1987 : 1**) . فهناك اسباب عديدة تؤدي الى اختلالـه وعـدم توازنه ، متمثلة باضطرابات قد تصيب البلد كالكوارث الطبيعية والازمات الـسياسية والحـروب ، او انخفـاض إنتاجية بعض الدول مما يدفع بها الى زيادة الاستيرادات من غذاء وآلات ومعدات وخدمات وغيرها لفترة طويلة ، وهذا يؤدي الى ارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات واختلاله على الرغم من وجود فائض (**رعد ، 1986 : 51**) . وعلى الرغم من تحقيق ميزان المدفوعات العراقي فائضاً مالياً من عام (2003-2010) باسـتثناء عـام (2009) , الا ان هذا الميزان يتصف بحالة عدم التوازن في مفاصل الميزان التجاري الذي بلغ معدل مـساهمات صادرات النفط الخام الى إجمالي الصادرات للمدة (2003-2010) بنسبة (97.4%) (**البنك المركزي العراقي ، 2003-2010**) . لذلك فان قلة الانتاج المحلي وزيادة الطلب المحلي أدت الى اخـتلال ميـزان المـدفوعات العراقي المعتمد على صادرات النفط الخام ، بسبب ضعف مساهمة قطاعات الإنتاج من الـسلع والخـدمات فـي تكوين ناتجة المحلي مما اضطر هذا الاقتصاد الى الاعتماد على الأسواق العالمية في توفيرها .

4- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي للعراق .

ان تخصص الدول النامية في انتاج وتصدير المنتجات الأولية ذات العرض والطلـب غيـر المـرنين ، مقابـل تخصص الدول المتقدمة في انتاج وتصدير المنتجات الصناعية ذات العرض والطلب المرنين ، ترتـب عليـه ان أصبحت شروط التبادل التجاري الدولي تميل في غير صالح الدول النامية (**المرزوقـي ، 2055 : 5**) . اذ ان

اعتماد الاقتصاد العراقي على المواد الأولية المتمثلة باستخراج النفط الخام وتصديره الذي يشكل الجزء الاعظـــم من الصادرات بنسبة (99.2%) لعام (2010) . مقابل انعدام تنوع الانتاج وانحسار صادرات هذا القطـــاع ،أدى إلى استيراد كل ما يحتاج من سلع وخدمات بكل أشكالها (استثمارية ، استهلاكية ، كمالية ، معمرة) ، الذي ادى الى استنزاف الفائض المتحقق من صادرات النفط . وبذلك فان توجهات وواقع هذا الاقتصاد ادى الـــى تـــدهور شروط التبادل التجاري من خلال تصدير سلعة واحدة يتحدد سعرها بفعل قوى العرض والطلب العـــالمي ولـــيس المحلي ، واستيراد الكم هائل من السلع والخدمات .

5- تدني مستوى المعيشة .

ان ضعف بنية وهيكل الاقتصاد العراقي بسبب الظروف التي مر بها انعكست في ارتفاع مؤشـــرات الانكـــشاف الاقتصادي الى الخارج بشكل كبير ، بسبب السياسات المتبعة من عدم تنوع قاعدة الانتاج الى اتبـــاع توجيهـــات صندوق النقد الدولي التي تنص على رفع الدعم المقدم للمؤسسات الاجتماعية وخفض التعيينات ، والتأكيد علـــى خصخصة مشاريع القطاع العام وما يؤديه من تسريح للعاملين ، اذ كانت نسبة البطالة في العراق (15%) لعـــام (2009) حسب نتائج المسح والتشغيل والبطالة بين السكان بعمر (15) سنة فأكثر لكلا الجنسين (**وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، 2010**) . اما معدل نسبة السكان تحت خط الفقر فقد بلـــغ (23%) لعـــام (2009) (**البنك المركزي العراقي ، 2009**) فضلاً عن ما يعانيه المواطن من نقص في تجهيز الكهرباء وانعـــدام تجهيـــز الماء الصالح للشرب وفق المواصفات الصحية . وبذلك يمكن القول ان تدني مؤشرات مستوى المعيشة هي نـــاتج لما يمر به هذا الاقتصاد والمعتمد في تطويرها على الخارج من خلال انتظار الشركات الاستثمارية ان تصينها ، والحصول على وصفات جاهزة من المنظمات الدولية لتصحيح الاختلالات وهذا الاعتماد كـــان نتاجـــه ضـــعف وتدني في تقديم الخدمات .

6 : تقلبات أسعار الصرف .

تكمن هذه المخاطر في تقلبات اسواق الصرف الأجنبي التي تعمل على ربط الأقتصادات الدوليـــة المختلفـــة مـــع بعضها اقتصادياً ونقدياً ، وذلك عن طريق تسهيل نقل القوة الشرائية من بلد لأخر ، وبتـــوفير الائتمـــان لتحويـــل التجارة الخارجية للبلدان المتاجرة مع بعضها البعض ، وكذلك للحد من مخاطر الصرف الاجنبي وتقلباته المنتظرة التي تضر المتعامل في اسواق التجارة الخارجية مصدراً ام مستورداً (**السيد علي ، 1986 : 14**) . وان كثيـــر من أقتصادات العالم لا ترغب عملياً في التعرض للأضرار التي تسببها التقلبات في أسعار الصرف ، لذلك فهـــي تعمل على تحديد اسعار الصرف لعملاتها ولا تسمح الا بتقلبات ضئيلة فيها ، ان هذه التقلبات في سعر الـــصرف من شأنها ان تؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات ، أي ان يصبح البلد ينفق في الخارج اكثر مما يستلمه من هناك ، اذ تدور مشاكل ميزان المدفوعات حول حقيقة مهمة هي ان المعاملات الدولية لا يمكـــن ان تـــتم دون تبـــادل العملات المختلفة مع بعضها البعض (**السيد علي ، 1986 : 42-41**) فان ارتفاع القيمـــة الخارجيـــة للعملـــة المحلية مقومه بالعملة الأجنبية (سعر الصرف) تؤدي الى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً ، وتكون اسعار الواردات اكثر جاذبية في الاقتصاد المحلي ، والعكس في حالة تخفيض سعر صرف العملة لمحلية اذ تزداد القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً وانخفاضها بالنسبة للواردات (الحجـــار ، 2003 : 65) . اذ شهد سعر صرف الدينار العراقي اما الدولار تقلبات كبيرة منذ بداية التسعينيات وحتى يومنا هذا ، اذ كان في عام (1990) (4) دينار عراقي مقابل دولار واحد ليكون في عام (2010) بنحو (1170) دينار عراقـــي مقابـــل

دولار واحد (**البنك المركزي العراقي ، 2003-2010**) . ان عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي يعـــود الى أسباب خارجية فرضتها المنظمات الدولية وأقتصادات الدول المتقدمة والمتمثلة بفرض عقوبـــات اقتـــصادية لاكثر من (14) سنة أدت إلى ارتفاع اسعار السلع ثم التضخم الجامح وبالتالي أضعاف قيمة الدينار العراقي أمـــام العملات الاجنبية بسبب الكتلة النقدية الكبيرة ، كما ان هيمنة صندوق النقد الدولي على سياسة تحديد الاسعار وما يقوم به من تخفيض للدولار امام العملات الاخرى ، اثر سلبياً على قيمة الدينار العراقي وكذلك ان إحلال العملـــة الاجنبية في الاقتصاد العراقي التي اصبحت مرادفاً للدينار ادى الى خلق تقلبات في سعر الصرف . وبذلك فـــان تقلبات اسعار الصرف الناتجة عن اسباب خارجية جعلت من الدينار العراقي يعاني مـــن انخفـــاض كبيـــر امـــام العملات الاجنبية لتكون من اثاره الضارة على هذا الاقتصاد زيادة الاستيرادات وانخفاض الإنتاج المحلي بـــسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بالأسعار في الخارج .

الاستنتاجات

1- ان باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية لقياس مدى العلاقة والاعتماد للاقتصاد العراقي على الخـــارج ، تبين ان نسبة هذه المؤشرات مرتفعة جداً ، وهذا يدل على مدى عمق تبعية هذا الاقتصاد الـــى اقتـــصادات دول العالم الاخرى وعدم توازن هذه العلاقة التي تصب في مصلحة الدول الاخرى .

2- عدم تنوع الانتاج في الاقتصاد العراقي وخاصة في الانتاج الزراعي والصناعي ، واقتصاره على صـــادرات النفط الخام مما دفع بهذا الاقتصاد للاستيراد لسد حاجة الطلب المحلي .

3- ضعف البنية التحتية نتيجة للظروف والأزمات التي مر بها العراق ، وعدم قدرتها علـــى مـــساندة قطاعـــات الإنتاج المحلي .

4- ارتفاع الديون الخارجية وسوء إدارتها ، والتوسع في الاستدانة بعد عام (2003) من صندوق النقـــد الـــدولي مقابل المطالبة بإصلاحات لا تراعي الحالة الاقتصادية الاستثنائية التي يعيشها ، لتصبح هذه الديون (إقـــساط + فوائد + إصلاحات) عبئ على عملية التنمية .

5- عدم قدرة السياسة المالية والنقدية في إيقاف تدهور العملة المحلية (الدينار) مـــن خـــلال ارتفـــاع الاســـعار والتضخم مما اثر على سعر صرف العملة العراقية امام العملات الاجنبية ، الامر الذي عد عائقاً امام زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، ومشجعاً لزيادة الاستيرادات .

6- ان تركز صادرات العراق النفطية نحو الدول المتقدمة اقتصادياً يجعل منه مستورداً للازمات الاقتصادية التي تصيب تلك البلدان ، من خلال انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض ايراداته ، او حدوث ازمة سياسية او حرب يمكن ان تؤدي الى ايقاف صادراته وهذا يؤثر سلباً على عملية التنمية .

7- انه من غير المجدي التوجه لإلية السوق والانضمام لمنظمة التجارة العالمية في ظل ضعف الانتـــاج الغيـــر النفطي ، لانه لا توجد فرص حقيقية يمكن ان يكتسبها الاقتصاد العراقي لزيادة او دعم الانتاج والصادرات غيـــر النفطية .

التوصيات .

1- ان عدم قدرة هذا الاقتصاد على النهوض بعملية التنمية يتطلب العمل علـــى جـــذب الاســـتثمارات المحليـــة والأجنبية وتوظيفها في القطاعات الخدمية والإنتاجية ، وذلك لإمكانية زيادة الإنتاج لإعادة التوازن مـــع الخـــارج لصالح هذا الاقتصاد .

2- العمل على تقليل العقبات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي من خلال توفير الدعم الكامل له لخلق القدرة على النمو الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي في ظل ما يتمتع به هذا الاقتصاد من مقومات كبيرة متمثلة بـــالموارد المائيـــة والمناخ والتربة والعمل والموارد المالية .

3- اصلاح القطاع الصناعي من خلال توفير الدعم المالي وتدريب وتأهيل العاملين وجذب الخبرات فـــي هـــذا المجال ، واتباع سياسة الحماية للمنتوجات الوطنية ، وتفعيل دور اجهزة التقييس والسيطرة النوعية ، والتأكيد على دور الدعاية والإعلان من اجل الوصول الى الأسواق المالية .

4- ان الحصول على الديون الخارجية يجب ان يكون وفق شروط ما يحتاجه هذا للاقتـــصاد ولـــيس وفـــق مـــا تشترطه المنظمات الدولية، ووفق فترات طويلة الامد ، ولاغراض تطوير وبناء البنيـــة التحتيـــة ، لان النتيجـــة النهائية لهذه الديون هو تسديدها مع فوائدها لهذه المنظمات .

5- العمل على تفعيل دور السياسة المالية والنقدية للحد من ارتفاع الاسعار ، وتقـــديم الـــدعم الـــسعري لـــبعض المنتجات لتكونن لها القدرة على منافسة السلع الاجنبية .

6- ان التوجه للانفتاح الاقتصادي على العالم المتمثل بالحرية التجارية واتباع برامج التثبيت والتصحيح الهيكلـــي يجب ان تسبق بخطوات مدروسة وملائمة وبقدر معقول من التأهيل لبنية هذا الاقتصاد من اجل الحـــصول علـــى أفضل الفرص لنجاح التنمية المستقلة .

7- تفعيل دور مؤسسات الرقابة والتدقيق والمسائلة للقضاء على الفساد الاداري والمالي والأخلاقي ، من خـــلال وضع اطر قانونية وتشريعية ، وإعادة هيكلة كوادر هذه المؤسسات ،وتوفير الدعم المالي ، والحماية والأمـــن ، لتجنب هدر المال العام ،ولتوفير كوادر ادارية كفئة قادرة على النهوض بعملية التنمية .

المصادر :

أولا الكتب .

1- أمين ، د . هجير عدنان زكي ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، دار أثراء للنشر والتوزيع ، عمان 2009 .

2- الحجار ، د. بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 2009 .

3- رعد ، د . خالد ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، 1986 .

4- الراوي ، احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، دار الدكتور سالم ، الجامعة المستنصرية 2009 .

5- زكي ، د . رمزي ، أزمة القروض الدولية ، المستقبل للنشر ، القاهرة 1987 .

6- السيد علي ، د . عبد المنعم ، أقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع أشارة خاصة للعراق ، الجزء الثاني ، مطبعة الديواني ، بغداد 1986 .

7- الطائي ، د . غازي صالح محمد ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل 1999 .

8- عبد القادر ، د . السيد متولي ، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الاردن 2011 .

9- الفهداوي ، د . خميس خلف موسى وآخرون ، التنمية الاقتصادية ، دار الكتب والوثائق ، بغداد 2000 .

10- موسى ، د . شقيري نوري واخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن 2012 .

11- المرزوقي ، د . عمر بن فيحان ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الرشد ، 2005 .

12- هدسون ، د . جون واخرون ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1987 .

13- الوادي ، د . محمود حسين ، الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان 2009 .

ثانياً : البحوث والدراسات .

14- ابو هات ، د . عبد الكريم كامل ، العراق ومنظمة التجارة العالمية وجهة نظر ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (4) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2004 .

15 الجبوري ، د . سوسن كريم واخرون ، اثر التزايد المفرط في عرض الدينار العراقي في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء 2008 .

16- الدليمي ، د. علي احمد درج وسعد عبد الكريم حماد ، الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2009-1990 دراسة تحليلية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثامن لكلية المعارف الجامعة ، الانبار 2012 .

17- عباس ، د . زهرة حسن ، تطور هيكل الاستيرادات العراقية واثره على التكوين الرأسمالي للمدة 1964-1986 ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (2) ، جامعة البصرة 1992 .

18- العنبكي ، د . عبد الحسين ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، العدد 28 ، بغداد 2008 .

19- المعموري ، د . عبد علي كاظم ، حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية اشتراطات الخارج ومحددات الداخل ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد (0) ، جامعة النهرين ، بغداد 2009 .

20- الهيتي ، د . نوزاد عبد الرحمن ، التطورات الاقتصادية في العراق 2008-2007 ، مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج للطباعة والنشر ، الشارقة 2008 .

21- الناصح ، د . احمد كامل حسين ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 69 ، جامعة بغداد 2008 .

ثالثاً : التقارير النشرات .

22- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، نشرات لسنوات متفرقة ، بغداد للمدة 2010-1990 .

23- صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ، نيويورك 1987 .

24- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نشرات لسنوات متفرقة ، بغداد للمدة 2010-1990 .

25- وزارة المالية العراقية ، الواقع والطموح ، الدائرة الإعلامية ، بغداد 2009 .

رابعاً : الرسائل والاطاريح .

26- بدرانه ،يوسف عبد الله الفضيل ، التبعية الاقتصادية واثرها في الدول الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك 1999 .

27- الخفاجي ، ناهدة عزيز مجيد ، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (2000-1980) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 2005 .

28- الدليمي ، سعد عبد الكريم حماد ، ميزان المدفوعات العراقي 2009-1990 ، دراسة تحليلية في أسباب الاختلال وطرق المعالجة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار 2011 .

29- الفضل ، محمد يوسف علي ، تحليل لاثار برامج صندوق النقد والبنك الدوليين على اقتصادات دول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار 2010

خامساً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

30- حمادي ، د . عمر ، منظمة التجارة العالمية ، 2012 . http :\\ www.radiosawa.com .

31- دار بابل للدراسات والاعلام ، تدهور الصناعة بعد الاحتلال واثره على الطبقة العاملة والمجتمع العراقي ، 2012 . http :\\ www.darbabl.net .

32- قبسة ، د . طه محمد بامكار ، مؤشرات التنمية المستقلة ، 2012 . www.sudaneseonline.com

33- ياسين ، د . ايسر ، قانون انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية بين القرار السياسي والضرورة الاقتصادية ، غرفة تجارة بغداد ، 2012 . . http :\\ www.baghdadchamber.com